مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية

اسم المقال: العلاقة بين مؤشرات التنمية الاقتصادية والإيرادات الضريبية في فلسطين
اسم الكاتب: د. محمد احمد تلاوة، أ.د. عبد الناصر نور ابراهيم، أ. سامر نوفل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9997
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 18:08 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of Al-Quds Open University for Administrative & Economic Research Vol. (9) No – (21) .November 2024
https://journals.qou.edu/index.php/eqtsadia
E-ISSN: 2410-3349/ P-ISSN: 2313-7592

The Relationship between Economic Development Indicators and tax revenues in Palestine

Dr. Mohammad A. Talalweh[1], Prof. Abdel Naser Nor[2], Mr. Samer Nofel[3]*
1Faculty of Administrative and Economic Sciences, Palestine. 2 Faculty of Administrative and Economic Sciences, Palestine. 3Al Quds Bank, Al Quds Open University, Palestine.
Oricd No: 0009-0004-4088-5154 **Email**: mtalalwa@qou.edu
Oricd No: 0000-0001-8525-9799 **Email**: a.nour@najah.edu
Oricd No: 0000-0104-4055-5123 **Email**: samer.nofel@gmail

Received: 26/11/2023
Revised: 27/11/2023
Accepted: 22/01/2024

***Corresponding Author:** mtalalwa@qou.edu

Citation: Talalweh, M. A., & Nor, A. N. The Relationship between Economic Development Indicators and tax revenues in Palestine. Al-Quds Open University for Administrative & Economic Research & Studies, 9(21). https://doi.org/10.33977/1760-009-021-001

2023©jrresstudy. Graduate Studies & Scientific Research/Al-Quds Open University, Palestine, all rights reserved.

- **Open Access**

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract

Objectives: The study aimed to identify The Relationship between Economic Development Indicators and tax revenues in Palestine, through the use of the descriptive analytical approach. Where the data related to tax revenues and the following economic development indicators.

Methods: The analytical approach is based on collecting data related to the study variables to determine the relationship between economic development indicators (unemployment, gross domestic product, and inflation) and tax revenues in Palestine during the years (2005-2021).

Study Results: The results reveal that there is a positive impact of Palestinian tax revenues on economic development indicators. Furthermore, the findings indicate a statistically significant impact of tax revenues on Gross Domestic Product (GDP), inflation, and unemployment.

Conclusions: The researchers recommended the need for the state to pay more attention to enhancing the effectiveness of future public spending programs and to emphasize a dynamic fiscal policy that targets tax reform and secures new sources of tax revenue to ensure a continuous flow of long-term tax revenues linked to economic growth.

Keywords: economic development, tax revenues, unemployment, inflation, domestic product.

العلاقة بين مؤشرات التنمية الاقتصادية والإيرادات الضريبية في فلسطين

د. محمد احمد تلالوة[1]، أ. د. عبد الناصر نور إبراهيم[2]، أ. سامر نوفل[3]*

1قسم المحاسبة كلية العلوم الادارية والاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.

2قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطن.

3بنك القدس، جامعة النجاح الوطنية، فلسطن.

الملخص

الأهداف: هدفت هذه الدّراسة التَّعرف إلى العلاقة بين مؤشرات التنمية الاقتصادية والإيرادات الضريبية في فلسطين، من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي. حيث تم تحليل البيانات المتعلقة بالإيرادات الضريبية ومؤشرات التنمية الاقتصادية التالية (الناتج المجلي الإجمالي، البطالة، التضخم).

المنهجية: المنهج التحليلي القائم على جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة لمعرفة العلاقة بين مؤشرات التنمية الاقتصادية (البطالة، الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم) والإيرادات الضريبية في فلسطين خلال السنوات (2005-2021).

نتائج الدراسة: تبين من خلال النتائج أن هناك أثراً إيجابياً لمؤشرات التنمية الاقتصادية على الإيرادات الضريبية الفلسطينية، علاوة على ذلك أظهرت النتائج أن هناك أثرا إيجابيا ذا دلالة احصائية لـــ(الناتج المحلي الاجمالي، البطالة). على الإيرادات الضريبية، بينما كانت العلاقة بين التضخم والإيرادات الضريبية سلبية.

الخلاصة: توصي الدراسة بضرورة إيلاء الدولة المزيد من الاهتمام لتعزيز فعالية برامج الإنفاق العام المستقبلية، وإعطاء مزيد من التأكيد على سياسة مالية ديناميكية تستهدف الإصلاح الضريبي، وتأمين مصادر جديدة للإيرادات الضريبية؛ لضمان التدفق المستمر للإيرادات الضريبية طويلة الأجل مقروناً بالنمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، الإيرادات الضريبية، البطالة، التضخم، الناتج المحلي.

المقدمة

تُعَتبَر الضرائب في جميع المجتمعات المتقدمة والنامية من أبرز المصادر التي تُسهم بشكل كبير في إيرادات الدولة، حيث يُخَصَص جزء كبير من هذه الإيرادات لتمويل الخدمات التي تُسهم في تحسين حياة المجتمع وتعزيز رفاهيته (الشيباني، 2016). وتهدف الدول من خلال نظام الضرائب إلى تحقيق موارد مالية تُستَخدَم في تعزيز الصناعات المحلية وخلق قاعدة اقتصادية قوية وصناعية وإنتاجية ومن ثم تعزيز النمو الاقتصادي وعمليات التنمية. لهذا تُعَد الضرائب جزءًا أساسيًا من السياسة المالية العامة للدولة، وتهدف إلى تحقيق أهداف مالية واقتصادية وسياسية واجتماعية متنوعة، وذلك تلبية للاحتياجات الخاصة بالدولة (Ibanichuka, 2016).

حيث تعتبر النظرية الاقتصادية الضرائب كأداة رئيسية لإدارة الاقتصاد الكلي، فالفكرة هي أنه يمكن استخدام الضرائب عادة مع بعض أدوات السياسة الأخرى لتوجيه الاقتصاد في الاتجاه المطلوب، ويُقال إنه إذا كان الاقتصاد، على سبيل المثال، يعاني من الكساد، فيمكن للحكومة استخدام السياسة الضريبية لتحفيز النظام والتسبب في الانتعاش، من ناحية أخرى، إذا كان الاقتصاد يعاني من ضغوط تضخمية، فيمكن استخدام السياسة الضريبية لتقليل الضغوط واستقرار النظام، هذه البراهين تجعل الضرائب أداة إدارية مهمة بشكل خاص لإدارة الاقتصاد الكلي (Atan, 2013).

تواجه الدول النامية تحديات عدة في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تظهر قلة رأس المال كواحدة من أبرز هذه التحديات، مما يقلل من إمكانيتها في توفير البيئة الداعمة للتنمية الاقتصادية، وتعاني هذه الدول أيضًا من مشكلات كبيرة مثل الفقر وعدم المساواة، والتي تعتبر عائقًا لعملية التنمية وتؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي. يُضاف إلى ذلك الاعتماد المفرط على قطاعات اقتصادية محددة مثل الزراعة ، مما يجعلها عرضة لمخاطر عالية نتيجة لتقلب أسعار السلع وتغيرات السوق العالمية، بالإضافة إلى ذلك تشكل الديون الخارجية عاملاً آخر يقيد قدرتها على تمويل المشاريع الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية (Umaru, 2013).

تمثل الإيرادات الضريبية(92%) من إجمالي صافي الإيرادات الخاصة بالسلطة الوطنية الفلسطينية، مع التركيز على الضرائب المحلية والإيرادات الضريبية عبر المقاصة وفقًا لتقرير عفانة لعام (2020). ويظهر ذلك أهمية الضرائب كمحور رئيسي لتأمين الأموال الضرورية لتمويل النفقات الحكومية، وإعادة توزيع الدخل، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتسهم الضرائب أيضًا في توجيه تخصيص الموارد والتغلب على التحديات الخارجية، وتعد داعمة أساسية لعملية النمو الاقتصادي المستقر (Ali, 2018).

ومن هذا المنطلق فان الإيرادات الضريبية هي المفتاح الرئيس لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والحد من الفقر، حيث إنه يوفر للبلدان النامية بيئة مالية مستقرة، ويمكن التنبؤ بها لتعزيز النمو وتمويل احتياجات البنية التحتية الاجتماعية والمادية، إلى جانب النمو الاقتصادي، فإنه يقلل من الاعتماد طويل المدى على المساعدات ويضمن الحكم الرشيد من خلال تعزيز مساءلة الحكومات أمام مواطنيها، فتوافر الإيرادات وتعبئتها هو العامل الأساسي الذي يتم من خلاله إدارة الاقتصاد وإدارته، حيث تعد الإيرادات الضريبية أداة أساسية في يد الحكومة للوفاء بالنفقات وتساعد في الحصول على أهداف التنمية المستدام (Gaspar, 2019).

استنادًا إلى ما تم طرحه، ونظرًا للأهمية التي تحظى بها الايرادات الضريبية على المستوى العالمي والمحلي، وتحقيقًا لرغبة في دعم النمو والتنمية المستدامة ومساعدتها في تعزيز الاقتصاد الفلسطيني، جاءت هذه الدراسة لفحص تأثير مؤشرات التنمية الاقتصادية على الايرادات الضريبية.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في معاناة السلطة الفلسطينية من عجز كبير في موازنتها، بالإضافة إلى مديونية كبيرة، وتعتبر الإيرادات الضريبية بشقيها المباشرة وغير المباشرة هي المصدر الرئيس لإيرادات خزينة الدولة، حيث تعاني السلطة الفلسطينية من تزايد الدين العام الذي كانت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين للأعوام (2018،2017،2016، 18.5%، 17.5%، 16.2%) على التوالي، وبلغ العجز في الموازنة العامة لنفس الفترة، (440، 319.1، 197) مليون دولار وفقا لبيانات سلطة النقد الفلسطينية (سلطة النقد، 2021).

إذاً، ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

ما العلاقة بين مؤشرات التنمية الاقتصادية والإيرادات الضريبية في فلسطين خلال الأعوام (2005-2021)؟ ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الاسئلة الفرعية الاتية:

أسئلة الدراسة:

1. هل هناك علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبية الفلسطينية خلال الأعوام (2005-2021)؟
2. هل هناك علاقة بين البطالة والإيرادات الضريبية الفلسطينية خلال الأعوام (2005-2021)؟
3. هل هناك علاقة بين التضخم والإيرادات الضريبية الفلسطينية خلال الأعوام (2005-2021)؟

أهمية الدراسة:

تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة في الفجوة العلمية للموضوع، حيث لم يجد الباحثون على المستوى المحلي الفلسطيني دراسات تناولت تأثير مؤشرات التنمية الاقتصادية في فلسطين على الإيرادات الضريبية، وكذلك تكمن أهمية الدراسة من وجود تراجع حاد في قيمة الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين عام 2020 نسبته 11.5 % وذلك مقارنة مع العام 2019، ويعود ذلك للتأثيرات الناتجة اقتصاديا عن انتشار جائحة كورونا التي ألقت بظلالها بداية شهر آذار من عام 2020، بالإضافة لإجراءات الاحتلال الإسرائيلي المتعلقة بحجز عائدات المقاصة التي استمرت لأكثر من سبعة أشهر متتالية، كما أن أهمية الدراسة تتمثل في النتائج والتوصيات التي ستخرج بها الدراسة، والتي يهتم بها صانعو القرار في النظام الضريبي الفلسطيني، التي من شأنها أن تساعدهم في اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة، التي تعمل على رفع الوعي، والقدرات المالية للمجتمع الفلسطيني، والقدرة على التغلب على الأزمات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، ووضع خطط تتعلق بتقليص العجز في الموازنة، مما يؤدي إلى تقليص حجم الدين العام، والمساهمة في زيادة الإيرادات الضريبية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيس التعرف إلى العلاقة بين مؤشرات التنمية الاقتصادية والإيرادات الضريبية في فلسطين خلال الأعوام (2005–2021)، والتي يتفرع منه أهداف فرعية عدة تتمثل في التالي:

1. دراسة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبية الفلسطينية خلال الأعوام (2005–2021)
2. دراسة العلاقة بين البطالة والإيرادات الضريبية الفلسطينية خلال الأعوام (2005–2021)
3. دراسة العلاقة بين التضخم والإيرادات الضريبية الفلسطينية خلال الأعوام (2005–2021)

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** دولة فلسطين.
- **الحدود الزمانية:** ما بين الأعوام (2005–2021).

مراجعة الدراسات السابقة وتطوير الفرضيات

تطرقت دراسة الطيب (2023) إلى أثر السياسة الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية خلال الفترة من (2000 – 2022). اتبعت الدراسة منهجية التحليل الوصفي للجانب النظري، بينما استخدمت منهجية الاقتصاد القياسي للإطار التطبيقي، حيث تم بناء نموذج قياسي يمثل الناتج المحلي الإجمالي المتغير التابع بينما تمثل الإيرادات والضرائب المتغير المستقل (المستقل)، لذلك فإن من أبرز النتائج التي استنتجتها الدراسة هي وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي والضرائب، وأن الضرائب تؤثر إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي. كما أظهرت أنه يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للإيرادات الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي.

وفي حين تناولت دراسة (Thuy Tien Ho، 2023) تأثير إيرادات الضرائب على النمو الاقتصادي في سياق زيادة انفتاح التجارة في الدول النامية، من خلال استخدام بيانات 29 دولة نامية تشهد نموًا اقتصاديًا متسارعًا خلال الفترة من (2000 إلى 2020). طبقت الدراسة نموذج الثوابت الثابتة (Fixed Effect Model - FEM) وطرق التقدير بأصغر مربعات عمومي (Generalized Least Squares - GLS) لبيانات اللوحة لاختبار الفرضيات المقترحة، أظهرت نتائج الدراسة أن إيرادات الضرائب تؤثر إيجابيًا على النمو الاقتصادي بشكل عام. علاوة على ذلك، نجد أن انفتاح التجارة يزيد من العلاقة الإيجابية بين إيرادات الضرائب والنمو الاقتصادي، ولكن الانفتاح الزائد للتجارة يقلل من هذه العلاقة؛ لهذا توصي هذه الدراسة الدول النامية بالعمل على زيادة إيرادات الضرائب وانفتاح التجارة.

بينما دراسة (صوافطة وآخرون، 2022) هدفت إلى استكشاف تأثير الضرائب على النمو الاقتصادي في فلسطين ولتحقيق هذا الهدف، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لفحص كيفية تأثير الإيرادات الضريبية على الاقتصاد، حيث شملت مجتمع البحث وزارة المالية ودائرة الضرائب في فلسطين خلال الفترة من عام (2002 إلى عام 2022). جمعت البيانات التي تتعلق بالإيرادات الضريبية والناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي من مصادر مختلفة في فلسطين، أظهرت نتائج الدراسة أن الإيرادات الضريبية تشكل نسبة 29% من زيادة حجم التبادل التجاري بين عامي (2002 –2022). بالإضافة إلى ذلك، أشارت الدراسة إلى أن الإيرادات الضريبية تفسر نسبة 12% من زيادة الدخل المتاح الإجمالي بين الأعوام نفسها.

في حين هدفت دراسة الفتلاوي (2020) التعرف إلى قياس التأثيرات الديناميكية للسياسة المالية في الناتج المحلي الإجمالي، وتحليلها: الولايات المتحدة الأمريكية حالة دراسية للمدة (1990–2017)، من خلال استخدام المنهج الوصفي، ومن أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث، أن زيادة الضريبة لها التأثير السلبي في الناتج المحلي الإجمالي.

وكذلك تناولت دراسة غانم (2020) أثر الضرائب على النمو الاقتصادي المصري: دراسة مقارنة، من خلال استخدام المنهج الوصفي، إذ أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تأثيرا ايجابيا للإيرادات الضريبية على الناتج المحلي، وتبين من البحث صحة فروض الدراسة، فتراوحت نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الناتج المحلي من (10.6%– 17.9%) وإلى الإيرادات العامة من (54.3% – 77.9%)، كما تبين أن هناك علاقة طردية بين الضرائب على الدخل، والضرائب على المبيعات، والرسوم الجمركية، وبين كل من الإيرادات العامة ومعدل النمو الاقتصادي.

اما دراسة زيدان (2020) فتناولت تغير الإيرادات الضريبية في سورية: مقارنة بتغير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية: دراسة للفترة (2000 – 2016)، من خلال استخدام المنهج الوصفي، وتبين من خلال الدراسة عدم مواكبة تغيرات الضرائب للتغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي، وهو ما يعني عدم مرونة النظام الضريبي في سورية، والذي أدى بدوره إلى ضعف حصيلة الإيرادات الضريبية، وانخفاض العبء الضريبي.

وتبرز كذلك دراسة أومر وراماكرشان (Oumer & Ramakrishna, 2020) حول العلاقة بين زيادة الإنفاق العام والناتج المحلي والإيرادات الضريبية، من خلال استخدام المنهج الوصفي، إذ تبين من خلال النتائج أن الصدمات الإيجابية في العجز المالي تؤدي إلى تغييرات إيجابية في الناتج المحلي الإجمالي بينما الصدمات السلبية تقلل من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي المجال نفسه تناولت دراسة النور (2019) مساهمة الإيرادات الضريبية في الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة من (2006 – 2015) ، من خلال استخدام المنهج الوصفي، وتبين من خلال نتائج الدراسة أن الإيرادات الضريبية تسهم في زيادة الناتج المحلي في السودان.

وتطرقت دراسة غدير (2019) إلى دراسة تأثير الإيرادات الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (1990–2017)، من خلال استخدام المنهج الوصفي، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط خطي قوي جدا بين إجمالي الضرائب والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من (1990–2010)، وإلى وجود علاقة ارتباط خطي ضعيفة جدا بين إجمالي الضرائب والناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الحرب على سورية.

أما دراسة أوفوغفو (Ofoegbu,2016) تأثير الإيرادات الضريبية على التنمية الاقتصادية في النيجر، والتأكد مما إذا كان هناك أي اختلاف في استخدام دليل التنمية البشرية والناتج المحلي الإجمالي للبحث في العلاقة. من خلال استخدام المنهج الوصفي، تبين من خلال النتائج وجود علاقة إيجابية وملموسة بين الإيرادات الضريبية والتنمية الاقتصادية. وكشفت النتيجة أيضًا أن قياس تأثير الإيرادات الضريبية على التنمية الاقتصادية باستخدام دليل التنمية البشرية يعطي علاقة أقل من قياس العلاقة مع الناتج المحلي الإجمالي، مما يشير إلى أن استخدام الناتج المحلي الإجمالي يعطي صورة مرسومة للعلاقة بين الإيرادات الضريبية والتنمية الاقتصادية في نيجيريا . لذلك استنتج الباحث أن الإيرادات الضريبية يمكن أن تكون أداة للتنمية الاقتصادية في نيجيريا. وأن وضع أي سياسة ضريبية بشأن الإيرادات الضريبية من أجل التنمية الاقتصادية ينبغي أن تركز بشكل أفضل على مؤشر التنمية البشرية بدلاً من الناتج المحلي الإجمالي. وبناء على ما سبق، يمكن صياغة الفرضية التالية كما يأتي:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq .05$) بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبية الفلسطينية.

وفيما يلي استعراض لأبرز الدراسات التي تناولت العلاقة بين الايرادات الضريبية والبطالة كأحد أبعاد التنمية الاقتصادية، وأهمها:

تطرق الباحث سعد (2021) إلى أثر الإيرادات الضريبية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في السودان، من خلال استخدام المنهج الوصفي، حيث تبين من خلال الدراسة وجود علاقة بين الإيرادات الضريبية والبطالة وبمعنى آخر تؤدي الزيادة في تحصيل الإيرادات الضريبة إلى انخفاض نسبة البطالة.

كما تناولت دراسة محمد (2020) أثر الإيرادات الضريبية على النمو الاقتصادي في ماليزيا، من خلال دراسة آثار الإيرادات الضريبية على الاقتصاد الماليزي، من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت النتائج أن هناك أثراً للإيرادات الضريبية على النمو الاقتصادي واستيعاب البطالة.

أما دراسة سعدون (2017) فتطرقت إلى أثر مكافحة التهرب الضريبي في الحد من البطالة : دراسة تحليلية في العراق، و استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتبين من خلال النتائج أن إيرادات الضرائب من خلال مكافحة التهرب الضريبي تسهم في الحد من البطالة من خلال التعجيل بالتنمية الاقتصادية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وعدالة توزيع الدخل ومواجهة البطالة.

في حين جاءت دراسة سيد (2018) للبحث في التقييم البيئي والاقتصادي للمنظومة الضريبية وأثرها على البطالة في مصر، عن طريق استخدام المنهج الوصفي، حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة قوية وعكسية بين التقييم الاقتصادي للمنظومة الضريبية والبطالة. و بناء على ما سبق يمكن صياغة الفرضية الاتية كما يأتي:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq .05$) بين البطالة والإيرادات الضريبية الفلسطينية.

وفيما يلي استعراض لأبرز الدراسات التي تناولت العلاقة بين الايرادات الضريبية والتضخم كأحد أبعاد التنمية الاقتصادية، وأهمها:

دراسة (Omran & Bilan, 2020) هدف الى فحص كيفية استجابة معدل البطالة لصدمات السياسة المالية. استخدمت الدراسة بيانات سنوية للفترة من (1976 – 2018) تم جمعها من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بالاستناد إلى نهج (Blanchard وPerotti)، استخدمت الدراسة نموذجًا هيكليًا للتسلسل الزمني للمتغيرات الخمسة (SVAR) مع أداة وظيفة الاستجابة المفاجئة (IRF). بينت النتائج الرئيسية لهذه الدراسة هي أن (1) في المراحل الأولى، يقلل صدمة واحدة قياسية إلى الإنفاق الحكومي من معدل البطالة حتى الفترة الثانية، ثم تبدأ في الزيادة حتى تصل إلى الصفر في الفترة العاشرة، مما يعني أن صدمة إيجابية للإنفاق الحكومي تؤثر سلبا على معدل البطالة. (2) في المراحل الأولى، تقلل صدمة واحدة قياسية لإيرادات الضرائب مؤقتاً من معدل البطالة، ثم تزيد بعد الفترة الثانية حتى تصل إلى مستوى الصفر في الفترة السادسة، ثم تصبح إيجابية، مما يعني أنه في المدى الطويل، صدمة إيجابية لإيرادات الضرائب تؤثر إيجابا على معدل البطالة.

في حين تناولت دراسة (أبو جامع، 2020) أثر السياسات الاقتصادية على معدل التضخم خلال الفترة (1973 – 2017) دراسة حالة المملكة المتحدة ، حيث استخدمت المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة الى وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية لكل من معدل الفائدة وصرف الجنية الإسترليني، والإيرادات الضريبية والتضخم الاقتصادى على معدلات التضخم في بريطانيا.

وبحثت دراسة (عطاطري، 2019) في أثر السياسة المالية على التضخم في فلسطين، أظهرت النتائج بان هنالك أثرا ذا دلالة إحصائية للسياسة المالية على التضخم في فلسطين. كما أظهرت أن هناك علاقة بين معدل التضخم، والإيرادات الضريبية. وفي السياق نفسه قامت دراسة (محسن، 2016) ببحث دور السياسة المالية في التضخم في العراق، من خلال استخدام المنهج الوصفي، وتبين من خلال النتائج أن الإيرادات الضريبية تؤثر على مستوى التضخم في العراق.

اما دراسة (علي عبد الله ،2020) فهدفت هذه الدراسة الى معرفة تأثير الإيرادات الضريبية على الاقتصاد الماليزي خلال الفترة من (2000 – 2020)، بالإضافة إلى استقرار النظم الضريبية في ماليزيا وتطورها بمواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية. وهدفت الدراسة أيضًا إلى توضيح أهمية السياسات الضريبية في جذب الاستثمارات الأجنبية لتحقيق أهداف البحث. استخدمت الدراسة منهج البحث العلمي الاستقرائي والاستنباطي في الجانب النظري، وتم استخدام الوصف التحليلي والتحليل القياسي في الجانب التحليلي. أظهرت نتائج الدراسة استقرار بعض المتغيرات الرئيسية، مثل الإيرادات الضريبية، ونمو الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى معنوي احصائي. أما بالنسبة لباقي المتغيرات الأخرى التي تم تضمينها في النموذج (مثل الإنفاق الحكومي وحجم القوى العاملة والاستثمار المحلي)، فلم يظهر لها تأثير معنوي إحصائيًا وتم استبعادها من النموذج المقترح، بالإضافة إلى ذلك، أشارت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي معنوي للإيرادات الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، بالإضافة إلى حجم القوى العاملة في ماليزيا. هذا التأثير الإيجابي ينعكس على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، حيث أظهرت الدراسة أن زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 5.52%.

وبناء على ما سبق، يمكن صياغة الفرضية التالية كما يأتي:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (05. ≥α) بين التضخم والإيرادات الضريبية الفلسطينية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى:

بالرجوع الى الدراسات السابقة تبين أن هناك اختلافاً في ما بين التقييم والاستنتاج حول العلاقة ما بين المؤشرات الاقتصادية (كالبطالة، والناتج المحلي، والتضخم) والإيرادات الضريبية، وبالتالي فهذا الموضوع يحتاج للبحث والتدقيق وبخاصة في البيئة الفلسطينية نظرا لعدم وجود دراسات سابقة – حسب علم الباحثين– حيث تناولت هذا الموضوع في البيئة الفلسطينية.

وبالتالي تأمل هذه دراسته أن تكون مقدمة لدراسات أخرى حول الموضوع، نظرا للأهمية التي يتمتع بها موضوع الدراسة، ويمكن كذلك ملاحظة أن غالبية الدراسات السابقة استخدمت المنهج الوصفي، وهو ما يتشابه مع الدراسة الحالية وكذلك الأمر في بعض المتغيرات، ولا بد كذلك من الإشارة إلى أن الدراسة الحالية جاءت لتغطي فجوة علمية في هذا المجال، فلم يجد الباحثون دراسة عربية أو محلية – حسب علمهم– تتناول المتغيرات الثلاث (البطالة، التضخم، الناتج المحلي) كمتغيرات للتنمية المستدامة وعلاقتها بالإيرادات الضريبية، وهذا ما يميز الدراسة الحالية بشكل أساسي وواضح.

منهجية الدراسة:

استخدم المنهج التحليلي في هذه الدراسة لتحقيق أهدافها، حيث تم جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة بهدف فهم العلاقة بين مؤشرات التنمية الاقتصادية مثل (البطالة، الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم) والإيرادات الضريبية في فلسطين خلال الفترة من (2005 إلى 2021). وجاءت هذه البيانات من مصادر موثوقة من سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وبناء على ذلك، يُعَد المنهج التحليلي الخيار الأمثل لهذه الدراسة التي تركز على استكشاف العلاقة بين مجموعة من المتغيرات المستقلة، وتقديم تحليل لتأثيرها على المتغير التابع. و يتيح هذا المنهج استخدام مجموعة من الأدوات والبرامج المتخصصة لتحليل البيانات بشكل دقيق، ويُمكِن الباحثين من تفصيل الدراسات العلمية والبحوث بمفهومها الواسع، بما في ذلك ترتيب المهام وتوضيح الأسباب التي تؤدي إلى النتائج.

إجراءات الدراسة

مجتمع الدراسة: يشمل مجتمع الدراسة جميع البيانات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية (البطالة والناتج المحلي الإجمالي والتضخم) والإيرادات الضريبية الفلسطينية.

عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة الحالية من البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة خلال السنوات (2005–2021)، بحيث تم جمع بيانات (17) سنة متتالية، والتي شملت القيم المرتبطة بمتغيرات التنمية الاقتصادية (البطالة والناتج المحلي الإجمالي والتضخم) والإيرادات الضريبية الفلسطينية ليتم ترميزها ومعالجتها بالطرق الإحصائية المناسبة لتوضيح نتائج الدراسة.

طريقة جمع المعلومات: تم الوصول إلى البيانات الأولية المستخدمة في الدراسة من التقارير الخاصة بسلطة النقد الفلسطينية، والنشرات الإحصائية الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للأعوام (2005 – 2021)، والجداول التالية توضح هذه البيانات:

الجدول (1): المتغير التابع – الإيرادات الضريبية

العدد	السنوات	الإيرادات الضريبية (مليون دولار أمريكي)
1	2005	1270
2	2006	992
3	2007	1098
4	2008	1398.1
5	2009	1404.3
6	2010	1816.3
7	2011	1966.7

العدد	السنوات	الإيرادات الضريبية (مليون دولار أمريكي)
8	2012	2020.1
9	2013	2164.8
10	2014	2599.0
11	2015	2756.7
12	2016	3197.6
13	2017	3332.7
14	2018	3057.0
15	2019	3175.6
16	2020	3238.6
17	2021	3888.8

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

يمكن استخلاص الملاحظات التالية من إيرادات الضرائب الفلسطينية خلال الفترة من (2005-2021): يظهر بوضوح أن هناك زيادة مطردة في إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية، ورغم تذبذب نسب هذه الإيرادات (في الثلاث سنوات الاولى) نتيجة عدم الاستقرار في الإيرادات الضريبية الناتجة عن عدم دفع المقاصة من قبل الجانب الإسرائيلي بسبب الأوضاع السياسية آنذاك، إلا أنه في النهاية يظهر أن هناك زيادة صافية في الإيرادات الضريبية.

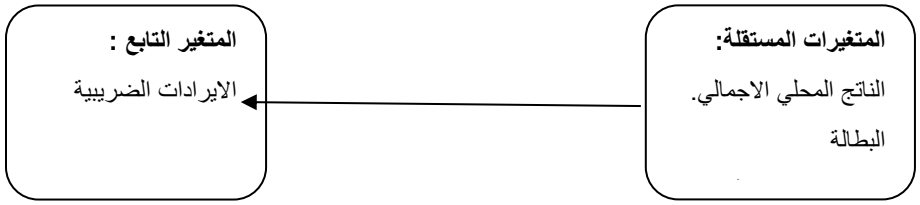
الجدول (2): المتغيرات المستقلة – الناتج المحلي الإجمالي/ البطالة/ التضخم

العدد	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (الإسمي) بالمليون دولار	مؤشر البطالة	نسبة التضخم
1	2005	4207	23.5	4.11
2	2006	4619	23.6	3.84
3	2007	5152	21.6	1.86
4	2008	6247	25.9	9.89
5	2009	6764	24.6	2.75
6	2010	7478	23.7	3.75
7	2011	104654	20.9	2.88
8	2012	112794	23	2.78
9	2013	124759	23.4	1.72
10	2014	127156	26.9	1.73
11	2015	126774	23	1.43
12	2016	154054	23.9	-.22
13	2017	161280	25.7	.21
14	2018	162766	26.2	-.19
15	2019	171335	25.3	1.58
16	2020	155613	25.9	-.73
17	2021	180368	26.4	1.24

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية/ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

أدوات تحليل البيانات: بهدف الوصول إلى نتائج الدراسة، تم الاعتماد على منهج التحليل المحتوى القائم على جمع المعلومات من قوائم البيانات الخاصة بعينة الدراسة وتصنيفها وتحليلها، بهدف توضيح العلاقة ما بين المتغيرات المختلفة التي اعتمد عليها نموذج الدراسة، ويقوم هذا المنهج على استخدام المعادلات الإحصائية المختلفة والمناسبة لفرضيات الدراسة؛ لتوضيح مدى العلاقة ما بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وتم استخدام نموذج الانحدارات المتعددة لتحليل البيانات التي تم جمعها من البيئة الاقتصادية الفلسطينية، حيث كان هنالك متغير تابع واحد وهو الإيرادات الضريبية الفلسطينية، أما المتغير المستقل فتمثل بمؤشرات التنمية الاقتصادية والذي تم التعبير عنه من خلال ثلاثة متغيرات هي الناتج المحلي الإجمالي ، البطالة والتضخم، بحيث ظهرت في نموذج الدراسة وتم استخدامها بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة وفرضياتها، واستخدم الباحثون برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لمعالجة هذه البيانات وتوضيح العلاقة بينها.

أنموذج الدراسة:



النموذج المفاهيمي للدراسة

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على دراسة كل من (Thuy Tien Ho 2023، البدور، 2016).

المتغيرات التي اعتمد عليها أنموذج الدراسة كما يلي: (سلطة النقد و الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022).

المتغيرات المستقلة: مؤشرات التنمية الاقتصادية، وتكونت من ثلاثة ابعاد مختلفة، وهي:

- **الناتج المحلي الإجمالي:** وهو مؤشر اقتصادي يقيس القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات التي أُنتجت داخل حدود منطقة جغرافية ما خلال مدة زمنية محددة.
- **البطالة:** وهو مقياس محدد يمكن من خلاله حساب معدل البطالة في أي دولة من خلال قسمة عدد العاطلين عن العمل (الباحثين عن عمل) على عدد القوة العاملة داخل الدولة (وهو يشمل مجموع عدد العاملين + الباحثين عن عمل).
- **التضخم:** وهو مؤشر يقيس الزيادة العامة في أغلب قيم الأسعار، وبالتالي تؤدي إلى انخفاض القيمة الشرائية للعملة.

المتغير التابع: الإيرادات الضريبية الفلسطينية وتشير إلى الإيرادات التي تجمعها الحكومات من خلال فرض الضرائب.

فرضيات الدراسة:

استخدمت الدراسة تحليل الانحدار لمعرفة العلاقة ما بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، بهدف الإجابة عن سؤال الدراسة الرئيسي حول العلاقة بين مؤشرات التنمية الاقتصادية والإيرادات الضريبية في فلسطين، ويتفرع عن السؤال الرئيس الاسئلة الفرعية الاتية:

1. هل هناك علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبية الفلسطينية خلال الأعوام (2005-2021)؟
2. هل هناك علاقة بين البطالة والإيرادات الضريبية الفلسطينية خلال الأعوام (2005-2021)؟
3. هل هناك علاقة بين التضخم والإيرادات الضريبية الفلسطينية خلال الأعوام (2005-2021)؟

وتحاول هذه الدراسة فحص الفرضيات الاتية:

الفرضية الرئيسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq .05$) بين مؤشرات التنمية الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخم) والإيرادات الضريبية الفلسطينية. ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الاتية:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq .05$) بين البطالة والإيرادات الضريبية الفلسطينية.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq .05$) بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبية الفلسطينية.
3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq .05$) بين التضخم والإيرادات الضريبية الفلسطينية.

بناءً على ذلك، وفي ضوء عناصر المشكلة، وأبعادها استخدم الباحثون نموذج الانحدار متعدد المتغيرات (الموضح أدناه) لتسليط الضوء على العلاقة بين المتغيرات المستقلة من جهة والمتغير التابع من ناحية أخرى، والمعادلة الرياضية التالية توضح النموذج:

$$Y = a + b_1X_1 + b_2X_2 + b_3X_3 + \ldots b_{(k)}X_{(k)} \ \ldots + e$$

حيث إن:

Y= المتغير التابع ممثلاً بالإيرادات الضريبية الفلسطينية

a= المعامل الثابت

X= قيمة المتغيرات المستقلة

B= معامل الارتباط

e= نسبة الخطأ

واعتماداً على ما سبق يمكننا صياغة نموذج الدراسة كما يلي:

$$Y=a+b_1\ (X1) +b_2\ (X2) +b_3\ (X3) + e$$

حيث إن:

Y: الإيرادات الضريبية الفلسطينية.

X1 : الناتج المحلي الإجمالي.

X_2: البطالة.

X3 : التضخم.

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

تم الحصول على البيانات الخاصة بالمتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخم)، والتابع (الإيرادات الضريبة الفلسطينية) والتي تم دراستها باستخدام برنامج SPSS، وفيما يلي النتائج المتعلقة بالوصف الإحصائي لهذه المتغيرات من خلال إيجاد قيمة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وأعلى قيمة لهذه المتغيرات، وأقلها، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (1): نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

المفردات/ الوصف الإحصائي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أقل قيمة	المشاهدات
الإيرادات الضريبية	2316.25	907.764	3888.8	992	17
الناتج المحلي الإجمالي	95060	70890.67	180368	4207	17
البطالة	24.32	1.725	26.9	20.90	17
التضخم	2.27	2.442	9.89	-.73	17

يبين الجدول السابق الوصف الإحصائي لبيانات الدراسة، حيث يوضح الجدول المتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري وكلاً من أعلى قيمة وأقل قيمة للبيانات المالية التي تم جمعها بخصوص متغيرات الدراسة.

وبهدف التأكد من أن البيانات المستخدمة في الدراسة قد كانت موزعة توزيعاً طبيعياً، استخدمت الدراسة اختبار كولمجروف سميرنوف للتوزيع الطبيعي، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (2): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

المتغير	قيمة Kolmogorov-Smirnov Z	مستوى الدلالة
الإيرادات الضريبية	.166	.200
الناتج المحلي الإجمالي	.209	.201
البطالة	.228	.089
التضخم	.202	.076

توضح النتائج الواردة في الجدول السابق قيمة اختبار كولمجروف سيرنوف للتوزيع الطبيعي ومستوى الدلالة لكل متغير من متغيرات الدراسة، ونلاحظ بأن مستوى الدلالة لكل المتغيرات الواردة في الجدول كانت أكبر من القيمة المعنوية (a≤0.05)، مما يعني بأنها جميعاً تخضع للتوزيع الطبيعي، وبالتالي هي موزعة طبيعياً.

النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس:

ما العلاقة بين مؤشرات التنمية الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخم) والإيرادات الضريبية في فلسطين؟

وللإجابة عن هذا السُّؤال، لابد من فحص صحة الفرضيات الفرعية التي تثبت بمجملها صحة الفرضية الرئيسية، لذلك استخدم الباحثون (Correlation Matrix) بهدف توضيح مستوى الارتباط ما بين متغيرات الدراسة وعلاقتها بمتغير الدراسة التابع وهو الإيرادات الضريبة الفلسطينية وكانت النتائج كما يلي:

جدول (3): مصفوفة الارتباط ما بين متغيرات الدراسة

		Y	X1	X2	X3
Y	Pearson Correlation	1			
	Sig. (2-tailed)				
	N	17			
X1	Pearson Correlation	.937**	1		
	Sig. (2-tailed)	.000			
	N	17	17		
X2	Pearson Correlation	.543*	.395	1	
	Sig. (2-tailed)	.024	.117		
	N	17	17	17	
X3	Pearson Correlation	-.664**	-.700**	-.101	1
	Sig. (2-tailed)	.004	.002	.701	
	N	17	17	17	17

حيث إن:

Y: الإيرادات الضريبية الفلسطينية.

X1 : الناتج المحلي الإجمالي.

X_2: البطالة.

X3 : التضخم.

يتضح لنا من خلال الجدول (3) أن معاملات الارتباط ما بين المتغيرات المختلفة كانت مرتفعة، مما يعني تأثيرها بصورة كلية كبيرة على متغير الدراسة التابع، فقد بلغت قيمة معامل بيرسون الخاصة بالعلاقة ما بين الإيرادات الضريبة الفلسطينية والناتج المحلي الإجمالي (937). وبمستوى دلالة (00.)، وبلغت قيمته الخاصة بالعلاقة ما بين الإيرادات الضريبة الفلسطينية والبطالة (543). وبمستوى دلالة (024.)، وبلغت قيمته الخاصة بالإيرادات الضريبية الفلسطينية والتضخم (−664) وبمستوى دلاله (004).، وبالتالي نلاحظ بأن جميع قيم مستوى الدلالة كانت اقل من (05. ≥a) مما يعني بأنها دالة إحصائياً، ولذلك استخدمت الدراسة اختبارات فحص العلاقات الفردية ما بين المتغير التابع وكل متغير مستقل على حدة، وكذلك بين المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الاجمالي، البطالة، والتضخم) والمتغير التابع الإيرادات الضريبية.

نتائج الفرضية الرئيسية

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (05. ≥α) بين مؤشرات التنمية الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخم) والإيرادات الضريبية الفلسطينية.

تهدف هذه الفرضية إلى دراسة العلاقة ما بين المتغيرات المستقلة الثلاثة معاً (الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخم) والإيرادات الضريبة الفلسطينية (Y)، حيث استخدم الباحثون معادلة معامل الارتباط بيرسون لتوضيح العلاقة ما بين المتغيرات ومعادلة تحليل الانحدار المتعدد، لفحص هذه الفرضية على اعتبار المتغير التابع هو الإيرادات الضريبة الفلسطينية والمتغير المستقل مؤشرات التنمية الاقتصادية التي شملتها الدراسة.

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (05. ≥α) بين مؤشرات التنمية الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخم) والإيرادات الضريبية الفلسطينية"، تم استخدام اختبار ANOVA للتحقق من معنوية العلاقة ما بين المتغيرين، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول (4) التالي:

جدول (4): اختبار ANOVA بين مؤشرات التنمية الاقتصادية والايرادات الضريبة الفلسطينية

	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	F	مستوى الدلالة
الانحدار	12105122.29	4035040.76	3	48.595	.00
المتبقي	1079445.449	83034.265	13		
المجموع	13184567.74		16		

*دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α =05.)

تبين من الجدول (4) السابق أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 000. وهي أقل من القيمة المحدد في الفرضية؛ لذلك فإننا نرفض صحة الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، والتي تنص على "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (05. ≥α) بين مؤشرات التنمية الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخم) والإيرادات الضريبية الفلسطينية".

وفيما يلي نموذج معادلة الانحدار المتعدد بين المتغير التابع الإيرادات الضريبة الفلسطينية، والمتغير المستقل مؤشرات التنمية الاقتصادية والذي ضم المتغيرات المستقلة الثلاثة: الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخم، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (5): تحليل الانحدار المتعدد بين مؤشرات التنمية الاقتصادية والايرادات الضريبة الفلسطينية

المتغير	المعامل	Std. Error	قيمة (T)
الثابت	-1424.118	1075.150	-1.325
الناتج المحلي الإجمالي	.010	.002	6.275
البطالة	117.835	47.162	2.499
التضخم	-34.878	42.838	-.814

وهكذا فإن المعادلة هي: **Y=0.01 (X1) +117.835 (X2) -34.878 (X3) – 1424.118**

حيث إن:

Y: الإيرادات الضريبية الفلسطينية.

X_1 : الناتج المحلي الإجمالي.

X_2: البطالة.

X_3 : التضخم.

جدول (6): تقدير اثر الإيرادات الضريبية على مؤشرات التنمية الاقتصادية

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.958	.918	.899	288.156

وتشير النتائج الواردة في الجدول (6) إلى أن قيمة معامل التحديد ما بين المتغير التابع (الإيرادات الضريبية الفلسطينية)، والمتغيرات المستقلة المتعلقة بمؤشرات التنمية الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخم) قد بلغت (918.)، وهي

قيمة مرتفعة جداً، وهذا يعني بأن المتغيرات المستقلة المتعلقة بمؤشرات التنمية الاقتصادية قد فسرت حوالي 91.8% من تباين المتغير التابع (الإيرادات الضريبية الفلسطينية) والباقي تفسرها متغيرات مستقلة أخرى.

تأتي هذه النتيجة متوافقة مع دراسة مع دراسة غانم (2020) والتي أظهرت نتائج أن هناك تأثيراً إيجابياً للإيرادات الضريبية على الناتج المحلي، وكذلك نتائج دراسة آدم (2021) في مساهمة الإيرادات الضريبية في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان، وكذلك تتفق ونتيجة دراسة (Egbunike, 2018) حول تأثير الإيرادات الضريبية على النمو الاقتصادي إذ أظهرت أن هناك تأثيراً إيجابياً، و نتيجة دراسة (Ofoegbu,2016) إذ تبين من خلال النتائج وجود علاقة إيجابية وملموسة بين الإيرادات الضريبية والتنمية الاقتصادية. و كذلك تتفق مع دراسة (Rehman et al, 2020) التي بينت العلاقة بين النمو الاقتصادي ومصادر الإيرادات الحكومية الباكستانية، وتتناغم هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Ali, 2018، Oboh, 2018، Takumah, 2017،Amahalu,2018) والتي بينت ان مؤشرات التنمية الاقتصادية لها علاقة مع الإيرادات الضريبية في بيئات اقتصادية متنوعة.

ومن جهة أخرى هناك نتائج دراسات تختلف مع نتيجة هذه الدراسة و التي بينت أن هناك علاقة عكسية بين مؤشرات التنمية الاقتصادية والإيرادات الضريبية الفتلاوي، 2020، Gurdal, 202،Abd Hakim, 2020).و عليه فإننا نرفض صحة الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (05. ≥α) بين مؤشرات التنمية الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخم) والإيرادات الضريبية الفلسطينية". ويفسر الباحثون هذه النتيجة بأن المؤشرات التنمية الاقتصادية تلعب دورا فعالاً في زيادة الإيرادات الضريبية.

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (05. ≥α) بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبية الفلسطينية

تهدف هذه الفرضية إلى دراسة العلاقة ما بين الناتج المحلي الإجمالي (X1) والإيرادات الضريبة الفلسطينية (Y)، حيث استخدم الباحثون معادلة معامل الارتباط بيرسون لتوضيح العلاقة ما بين المتغيرين، ومعادلة تحليل الانحدار لفحص هذه الفرضية، على اعتبار المتغير التابع هو الإيرادات الضريبة الفلسطينية والمتغير المستقل هو الناتج المحلي الإجمالي.

من أجل دراسة صحة الفرضية بأنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (05. ≥α) بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبية الفلسطينية"، تم استخدام اختبار ANOVA للتحقق من معنوية العلاقة ما بين المتغيرين، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول (7) التالي:

جدول (7): اختبار ANOVA بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبة الفلسطينية

	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	F	مستوى الدلالة
الانحدار	11584871.6	11584871.6	1		
المتبقي	1599696.1	1106646.4	15	108.629	.000
المجموع	13184567.7		16		

*دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α = 05.)

تبين من الجدول (7) السابق أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 000. وهي أقل من القيمة المحدد في الفرضية، لذلك فإننا نرفض صحة الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (05. ≥a) بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبية الفلسطينية".

وفيما يلي نموذج معادلة الانحدار البسيط بين المتغير التابع الإيرادات الضريبة الفلسطينية والمتغير المستقل الناتج المحلي الإجمالي:

جدول (8): تحليل الانحدار البسيط بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبة الفلسطينية

المتغير	المعامل	Std. Error	قيمة (T)
الثابت	1175.23	135.124	8.697
الناتج المحلي الإجمالي	.012	.001	10.423

وهكذا فإن المعادلة هي: **X* Y012.0+1175.23=**

حيث إن:

Y = الإيرادات الضريبة الفلسطينية.

X= الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (9): تقدير أثر الناتج المحلي الإجمالي على الإيرادات الضريبية الفلسطينية

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R
236.5676	.871	.879	.937

وتشير النتائج الواردة في الجدول (9) إلى أن قيمة معامل الارتباط ما بين المتغير التابع (الإيرادات الضريبية الفلسطينية) والمتغير المستقل (الناتج المحلي الإجمالي) قد بلغت (.879)، وهي قيمة مرتفعة جداً، وهذا يعني أن المتغير المستقل (الناتج المحلي الإجمالي) يفسر 87.9% من تباين المتغير التابع (الإيرادات الضريبية الفلسطينية) والباقي تفسرها متغيرات مستقلة.

يتفق هذه النتيجة مع دراسة النور (2019) التي تبين أن الإيرادات الضريبية تسهم في زيادة الناتج المحلي، وأيضا ونتائج دراسة غدير (2019) وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط خطي قوي جدا بين إجمالي الضرائب والناتج المحلي الإجمالي، وأيضا تتفق ونتائج دراسة (Mai,2022) التي أظهرت أنه كلما ارتفع مستوى التنمية الاقتصادية لدول هذه المنطقة بشكل كبير، وهو ما ينعكس في زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وأيضا مع نتائج دراسة (Babatunde, 2017) من أن الإيرادات الضريبية لها علاقة إيجابية كبيرة مع الناتج المحلي الإجمالي، ونتائج دراسة (KAmri, 2019، Maganya, 2020) من وجود علاقة إيجابية وهامة بين الإيرادات الضريبية المحلية وإيرادات العائد المحلي. وعليه تم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (05. ≥α) بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبية الفلسطينية. وتفسر الدراسة هذه النتيجة على أن هناك دوراً كبيراً للناتج المحلي الاجمالي على زيادات الايرادات الضريبية الفلسطينية.

السؤال الفرعي الثاني: هل هناك علاقة بين البطالة والإيرادات الضريبية الفلسطينية خلال الأعوام (2005–2021)؟

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (05. ≥α) بين البطالة والإيرادات الضريبية الفلسطينية

تهدف هذه الفرضية إلى دراسة العلاقة ما بين البطالة (X2) والإيرادات الضريبة الفلسطينية (Y)، حيث استخدم الباحثون معادلة معامل الارتباط بيرسون لتوضيح العلاقة ما بين المتغيرين ومعادلة تحليل الانحدار، لفحص هذه الفرضية على اعتبار المتغير التابع هو الإيرادات الضريبة الفلسطينية والمتغير المستقل هو البطالة.

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (05. ≥α) بين البطالة والإيرادات الضريبية الفلسطينية"، تم استخدام اختبار ANOVA للتحقق من معنوية العلاقة ما بين المتغيرين، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول (10) التالي:

جدول (10): اختبار ANOVA بين البطالة والإيرادات الضريبة الفلسطينية

	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	F	مستوى الدلالة
الانحدار	3882253.185	3882253.19	1	6.260	.024
المتبقي	9302314.558	620154.304	15		
المجموع	13184567.74		16		

***دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α = 05.)**

تبين من الجدول رقم (10) السابق أن قيمة مستوى الدلالة تساوي (024.) وهي أقل من القيمة المحدد في الفرضية؛ لذلك فإننا نرفض صحة الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، التي تنص على "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a\leq$ 05.) بين البطالة والإيرادات الضريبية الفلسطينية".

وفيما يلي نموذج معادلة الانحدار البسيط بين المتغير التابع الإيرادات الضريبة الفلسطينية والمتغير المستقل البطالة:

جدول (11): تحليل الانحدار البسيط بين البطالة والايرادات الضريبة الفلسطينية

المتغير	المعامل	Std. Error	قيمة (T)
الثابت	-4628.000	2782.015	-1.664
البطالة	285.495	114.106	2.502

وهكذا فإن المعادلة هي: **Y285.495−4628 *X=**

حيث إن:

Y = الإيرادات الضريبة الفلسطينية.

X= البطالة.

ولتفسير قوة العلاقة بين الإيرادات الضريبية الفلسطينية والبطالة الجدول التالي.

جدول (12): تقدير أثر البطالة على الإيرادات الضريبية الفلسطينية

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.543	.294	.247	787.499

وتشير النتائج الواردة في الجدول (12) إلى أن قيمة معامل الارتباط ما بين المتغير التابع (الإيرادات الضريبية الفلسطينية) والمتغير المستقل (البطالة) قد بلغت (294.)، وهي قيمة متوسطة، وهذا يعني أن المتغير المستقل (البطالة) يفسر 29.4% من تباين المتغير التابع (الإيرادات الضريبية الفلسطينية) والباقي تفسرها متغيرات مستقلة أخرى.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a\leq$ .05) بين البطالة والإيرادات الضريبية الفلسطينية وتتفق هذه النتيجة مع دراسة سعد (2021) حيث تبين من خلال الدراسة وجود علاقة بين الإيرادات الضريبية والبطالة، وبمعنى آخر تؤدي الزيادة في تحصيل الإيرادات الضريبة إلى انخفاض نسبة البطالة، وأيضا ونتائج دراسة محمد (2020) حيث تبين من خلال النتائج أن هناك أثراً للإيرادات الضريبية على النمو الاقتصادي واستيعاب البطالة، ونتائج دراسة سعدون (2017) إذ تبين من خلال النتائج أن إيرادات الضرائب عبر مكافحة التهرب تسهم في الحد من البطالة، ونتائج دراسة سيد (2018) إذ أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة قوية وعكسية بين التقييم الاقتصادي للمنظومة الضريبية والبطالة. وعليه تم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة التي تنص "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a\leq$ .05) بين البطالة والإيرادات الضريبية الفلسطينية". يتبين من هذه الدراسة أن التركيز يجب أن ينصب على السياسة الضريبية و تقليل التشويهات فيها، بدلاً من صياغة سياسات ضريبية فعالة للحد من البطالة، و بهذه الحالة توازن الدولة بين السياسة الاستثمارية و السياسة الضريبية.

السؤال الثالث: هل هناك علاقة بين التضخم والإيرادات الضريبية الفلسطينية خلال الأعوام (2005−2021)؟

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha\leq$ .05) بين التضخم والإيرادات الضريبية الفلسطينية.

تهدف هذه الفرضية إلى دراسة العلاقة ما بين التضخم (X3) والإيرادات الضريبة الفلسطينية (Y)، حيث استخدم الباحثون معادلة معامل الارتباط بيرسون لتوضيح العلاقة ما بين المتغيرين، ومعادلة تحليل الانحدار لفحص هذه الفرضية ،على اعتبار المتغير التابع هو الإيرادات الضريبة الفلسطينية والمتغير المستقل هو التضخم.

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($\alpha\leq$ .05) بين التضخم والإيرادات الضريبية الفلسطينية"، تم استخدام اختبار ANOVA للتحقق من معنوية العلاقة ما بين المتغيرين، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول (13) التالي:

جدول (13): اختبار ANOVA بين البطالة والإيرادات الضريبة الفلسطينية

	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	F	مستوى الدلالة
الانحدار	5820515.013	5820515.01	1		
المتبقي	7364052.73	490936.849	15	11.856	.004
المجموع	13184567.74		16		

***دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α = .05)**

تبين من الجدول (13) السابق أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 004. وهي أقل من القيمة المحدد في الفرضية لذلك فإننا نرفض صحة الفرضية العدمية، ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤ .05) بين التضخم والإيرادات الضريبية الفلسطينية".

وفيما يلي نموذج معادلة الانحدار البسيط بين المتغير التابع الإيرادات الضريبة الفلسطينية والمتغير المستقل التضخم:

جدول (14): تحليل الانحدار البسيط بين التضخم والايرادات الضريبة الفلسطينية

المتغير	المعامل	Std. Error	قيمة (T)
الثابت	2877.337	235.440	12.221
التضخم	-246.918	71.711	-3.443

وهكذا فإن المعادلة هي: **Y246.918+2877.337 *X-=**

حيث إن:

Y = الإيرادات الضريبة الفلسطينية.

X= التضخم.

ونلاحظ من خلال الجدول السابق أن العلاقة ما بين الإيرادات الضريبية الفلسطينية والتضخم كانت علاقة عكسية، أي أن زيادة التضخم ستؤدي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية.

جدول (15): أثر التضخم على الإيرادات الضريبية الفلسطينية

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.664	.441	.404	700.6686

وتشير النتائج الواردة في الجدول (15) إلى أن قيمة معامل الارتباط ما بين المتغير التابع (الإيرادات الضريبية الفلسطينية) والمتغير المستقل (التضخم) قد بلغت (441.)، وهي قيمة متوسطة، وهذا يعني أن المتغير المستقل (التضخم) يفسر 44.1% من تباين المتغير التابع (الإيرادات الضريبية الفلسطينية) والباقي تفسرها متغيرات مستقلة أخرى.

وتتفق هذه النتيجة ونتائج دراسة (عطاطري، 2019) وأظهرت النتائج بأن هنالك أثرا ذا دلالة إحصائية للسياسة المالية على التضخم في فلسطين، كما أظهرت أن هناك علاقة بين معدل التضخم، و الإيرادات الضريبية، وأيضا نتائج دراسة (Hassan et al, 2021) إذ تظهر النتائج وجود علاقة إيجابية ما بين التضخم والإيرادات الضريبية.

وتتعارض هذه النتيجة مع دراسة (أبو جامع، 2020). وعليه تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤ .05) بين التضخم والإيرادات الضريبية الفلسطينية"

ويمكن تفسير هذه النتيجة التي توصلت اليها الدراسة، بأن محاربة التضخم تحتاج إلى منظومة مالية متناسقة و مترابطة و ليس فقط العمل على الايرادات الضريبية؛ وذلك بسبب عدم تناغم سياسة امتصاص النقد من خلال الضرائب مع سياسة ضخ النقود من خلال المصارف.

مناقشة نتائج الدراسة

أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة قوية ومباشرة وإيجابية بين مؤشرات التنمية الاقتصادية(الناتج المحلي الاجمالي، البطالة) مع الإيرادات الضريبية، وسلبية بين التضخم والإيرادات الضريبية، حيث إن معاملات ارتباط بيرسون كانت مرتفعة. بينت الدراسة أهمية مؤشرات التنمية الاقتصادية في تحقيق زيادة الايرادات الضريبية. إذاً، بالاعتماد على النتيجة السابقة، يتبين أن مؤشرات التنمية الاقتصادية تلعب دورًا حيويًا في زيادة الايرادات الضريبية، وبالتالي هذه الزيادة في الايرادات الضريبية تعمل على زيادة أداء المنظمة الاساسية في تمويل البرامج و المشاريع في الاقتصاد الفلسطيني، وكذلك في تعديل التطورات العشوائية للاقتصاد وتصحيح توزيع الثروات.

كما أكدت نتائج الدراسة على وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين مؤشر التنمية الاقتصادية (الناتج المحلي الاجمالي) على الايرادات الضريبية، لذلك، يتبين أن هذه النتيجة تؤكد من جديد على وجود دور محوري للناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في زيادة الإيرادات الضريبية، وفي هذا السياق، تواجه السلطة الفلسطينية تحديات في اتخاذ قرارات بخصوص زيادة معدلات الضرائب أو خفضها بهدف جذب الاستثمار، وبناءً على هذا، يظهر بوضوح دور الناتج المحلي الإجمالي في زيادة الضرائب (Maganya, 2020).

أما بخصوص أثر مؤشر التنمية الاقتصادية (البطالة) على الإيرادات الضريبية، فقد خلصت الدراسة إلى أن هناك أثرا ذا دلالة إحصائية بين البطالة والإيرادات الضريبية في الاقتصاد الفلسطيني. ويفسر الباحثون هذه النتيجة بأن الأفراد العاطلين عن العمل يعانون من تراجع في الإيرادات الشخصية، مما يقلل من القدرة على دفع ضريبة الدخل الشخصية، وتقليل الإنفاق الاستهلاكي ينتج من انخفاض مستوى الدخل، وبالتالي يمكن أن يخفض حجم الضرائب المفروضة على البضائع والخدمات. ومقدار التغير بتأثيرات البطالة على الإيرادات الضريبية باختلاف الظروف الاقتصادية وسياسات الحكومة، إذا كانت الحكومة تعتمد على ضرائب مرتبطة بالدخل والاستهلاك، فإن تأثير البطالة قد يكون أكبر.(Yilmaz, 2023)

في حين خلصت الدراسة إلى أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية بين مؤشر التنمية الاقتصادية (التضخم) والإيرادات الضريبية، أي وجود علاقة قوية بين التضخم والإيرادات الضريبية. حيث تفسر الدراسة هذه النتيجة من حيث إن التضخم يمكن أن يؤثر على الإيرادات الضريبية بطرق متعددة منها: تأثير الدخل الشخصي من خلال زيادة أسعار السلع والخدمات بسبب التضخم، وبالتالي يمكن أن يقلل ذلك من القوة الشرائية للأفراد، ويتوقع أن يتراجع الدخل الحقيقي للأفراد مع تقليل القدرة على شراء السلع والخدمات بنفس القدر؛ هذا يمكن أن يؤدي إلى تقليل الإيرادات الشخصية المفروضة عليها ضرائب، ويؤثر ذلك على الإنفاق الحكومي من خلال عمل الحكومات على زيادة الإنفاق العام لتحفيز الاقتصاد خلال فترات التضخم؛ وهذا يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية.

التوصيات:

على ضوء النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يلي:

- ينبغي على الحكومة الفلسطينية تكثيف الجهود لتعزيز الناتج المحلي الإجمالي لما له من تأثير قوي على الإيرادات الضريبية.
- تقدم هذه الدراسة نظرة ثاقبة مفيدة للحكومة وأصحاب المصلحة وواضعي السياسات حول أهمية الإيرادات الضريبية للتنمية الاقتصادية نتيجة لذلك؛ يجب استخدام الدخل المتأتي من الضرائب بحكمة لتشجيع المواطنين على الاستمرار في دفع الضرائب.
- العمل على تحقيق بيئة تعاونية وتفاهميه بين دوائر الضرائب والمكلفين، بحيث يُشدد على منح كل مكلف وقتًا مخصصًا لمناقشة قضاياه الضريبية، وتحديد مواعيد لاستعراض ملفاتهم مع الدائرة الضريبية.
- ضرورة اتباع الدوائر الضريبية لسياسات وإجراءات تعزز جمع الضرائب، من خلال تبني تقنيات تكنولوجية للرصد والرقابة على المكلفين المخالفين للقوانين الضريبية.
- ويتعين على السلطة الوطنية الفلسطينية تبني أساليب متعددة لمنح الحوافز الضريبية للمكلفين، بهدف تعزيز الالتزام بدفع الضرائب.
- توصي هذه الدراسة بتنفيذ سياسة مالية توسعية من قبل السلطة الفلسطينية للحد من معدلات البطالة في البلاد.

المصادر والمراجع باللغة العربية

- أبو جامع، نسيم حسن (2020). أثر السياسات الاقتصادية على معدل التضخم خلال الفترة (1973–2017): دراسة حالة المملكة المتحدة. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 21(2)، 123–15.
- بحولة، رشيد (2020). ثلاثية الضرائب، الديون والحماية في المغرب (1881–1956). مجلة كان التاريخية: المستقبل الرقمي للدراسات التاريخية، 13(47)، 163–172.
- حسين، أزهار (2023). أثر أسلوب التقييم الذاتي على الإيرادات الضريبية: دراسة حالة في الهيئة العامة للضرائب. مجلة الريادة للتمويل والأعمال، المجلد 4، العدد 2، الصفحات 15–24.
- رضوان، أحمد (2022). أثر التحول الرقمي على الناتج المحلي الإجمالي. المجلة الدولية للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية، 1(2).
- زيدان، رامي (2020). تغيرات الإيرادات الضريبية في سوريا: مقارنة مع التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية: دراسة للفترة من 2000 إلى 2016. مجلة جامعة تشرين للبحوث، المجلد 42، العدد 1، الصفحات 867–878.
- سعد، خالد (2021). أثر الإيرادات الضريبية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في السودان. المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، ألمانيا.
- سعدون، عباس (2017). أثر مكافحة التهرب الضريبي في تقليل البطالة: دراسة تحليلية في العراق. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 3، الصفحات 91–118.
- سلطة النقد الفلسطينية (2021). المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني. [موقع إلكتروني] http://www.pma.ps/.
- السيد، يوسف (2018). التقييم البيئي والاقتصادي للنظام الضريبي وأثره على البطالة في مصر. مجلة العلوم البيئية، المجلد 43، العدد 1، الصفحات 773–784.
- اللاتيب، أبو بكر (2023). أثر السياسة الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية للفترة من 2000 إلى 2022. مجلة ريحان للنشر العلمي، المجلد 33، الصفحات 97–116.
- عبد الحميد، دعاء (2020). المشاريع الزراعية الصغيرة ودورها في تقليل البطالة وأثرها على التنمية المستدامة في مصر. مجلة تقدم البحوث الزراعية، 25(3)، 170–190.
- عبد المجيد، عبد الواحد (2023). الآثار الاجتماعية لظاهرة التضخم على التنمية: دراسة حالة مصرية. المجلة العلمية لكلية الآداب، 2023(52)، 541–613.
- عطاطرة، راغب (2019). أثر السياسة المالية على التضخم في فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، فلسطين.
- عفانة، عدي، والقطاونة، عادل (2008). دور الضرائب في تمويل الموازنة العامة. دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع.
- غانم، محمد (2020). أثر الضرائب على النمو الاقتصادي المصري: دراسة مقارنة. مجلة أبحاث ودراسات الأعمال، المجلد 40، العدد 4، الصفحات 117–149.
- غدير (2019). أثر الإيرادات الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي في سوريا خلال الفترة 1990–2017. مجلة جامعة تشرين، المجلد 41، العدد 6، الصفحات 313–325.
- الفتلاوي، سلام (2020). قياس وتحليل الآثار الديناميكية للسياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي: دراسة حالة الولايات المتحدة للفترة (1990–2017). مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 12، العدد 1، الصفحات 29–58.
- محسن، علوي (2016). دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي. مجلة كلية الاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 48، الصفحات 429–450.
- محمد، أحمد (2020). قياس أثر الإيرادات الضريبية على النمو الاقتصادي في ماليزيا. مجلة الدراسات التجارية والبحوث، المجلد 40، العدد 4، الصفحات 617–643.
- النواصرة، عبد الرحمن (2019). أثر الإيرادات الضريبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن للفترة 1992–2017. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.
- النور، جمال (2019). مساهمة الإيرادات الضريبية في الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة من 2006 إلى 2015. مجلة الدراسات العليا، المجلد 14، العدد 54، الصفحات 273–289.

- يونس، محمد (2023). نحو استراتيجية لتفعيل ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل رؤية 2030 (حالة الاقتصاد السعودي). مجلة الشروق لعلوم الأعمال، 15(15)، الصفحات 61–92.

References

- Abdelmegid, Abdelwahed. (2023). The Social Impacts of the Inflation Phenomenon on Development: A Study of the Egyptian Case. *The Scientific Journal of the Faculty of Arts,* (52), 541-613. (In Arabic).
- Abdulhamid, Duaa (2020). Small Agricultural Projects and Their Role in Reducing Unemployment and Their Impact on Sustainable Development in Egypt. *Journal of Advances in Agricultural Research*, 25(3), 170-190 (In Arabic).
- Abu Jami, Naseem Hassan (2020). The Impact of Economic Policies on the Inflation Rate During the Period (1973–2017): A Case Study of the United Kingdom. *Journal of the College of Economics and Political Science*, 21(2), 123-15. (In Arabic).
- Adam, Mohamed (2021) "The Contribution of Tax Revenue to Economic Development in Sudan," *Master's Thesis, Nilein University, Sudan.*
- Afana, Adi, & Al-Qutaona, Adel (2008). The Role of Taxes in Financing the General Budget. (In Arabic) Dar Wael Publishing and Distribution House.
- Agunbiade, O., & Idebi, A. A. (2020). Tax revenue and economic growth nexus: Empirical evidence from the Nigerian economy. *European Journal of Economic and Financial Research,* 4(2).
- Al-Fatlawi, Salam (2020). Measuring and Analyzing the Dynamic Effects of Fiscal Policy on Gross Domestic Product: The United States as a Case Study for the Period (1990-2017). *Journal of Economics for Economic, Administrative, and Financial Studies*, 12(1), 29-58. (In Arabic).
- Ali, A., & Audi, M. (2018). Macroeconomic environment and taxes revenues in Pakistan: an application of ARDL approach*. Bulletin of Business and Economics (BBE), 7(1), 30-39.*
- Al-Nawasrah, Abdul Rahman (2019). The Impact of Tax Revenues on the Growth of Gross Domestic Product in Jordan for the Period 1992-2017. *Unpublished Master's Thesis, Al-Albayt University, Jordan*. (In Arabic).
- Al-Nour, Jamal (2019). The Contribution of Tax Revenues to the Gross Domestic Product in Sudan during the Period from 2006 to 2015. *Journal of Graduate Studies,*14(54), 273-289. (In Arabic).
- Amahalu, N. (2018). Tax revenue and economic development in Nigeria: A disaggregated analysis. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, 8(2), 178-199.
- Amri, K., Masbar, R., & Aimon, H. (2019). Is there a causality relationship between local tax revenue and regional economic growth? A panel data evidence from Indonesia. *Regional Science Inquiry*, 11(1), 73-84.
- Atan, J. A. (2013). Tax policy, inflation and unemployment in Nigeria (1970–2008). *European Journal of Business and Management*, 5(15), 114-129.
- Atatari, Ragheb (2019). The Impact of Fiscal Policy on Inflation in Palestine. Unpublished Master's Thesis, *An-Najah University, Palestine*. (In Arabic).
- Bahoula, Rashid. (2020). The Trinity of Taxes, Debts, and Protection in Morocco (1881–1956). Kān Historical Journal: *The Digital Future of Historical Studies*, 13(47), 163-172. (In Arabic).
- Al-Budur, Abdullah Khaled. (2016). The Contribution of the Tourism Sector to the Gross Domestic Product in Jordan, Unpublished Master's Thesis, Al al-Bayt University, Mafraq, Jordan.
- Egbunike, F. C., Emudainohwo, O. B., & Gunardi, A. (2018). Tax revenue and economic growth: A study of Nigeria and Ghana. Signifikan: *Jurnal Ilmu Ekonomi,* 7(2), 213-220.
- Gaspar, V., Amaglobeli, M. D., Garcia-Escribano, M. M., Prady, D., & Soto, M. (2019). Fiscal policy and development: Human, social, and physical investments for the SDGs. International Monetary Fund.
- Ghadeer (2019). The Impact of Tax Revenues on the Gross Domestic Product in Syria During the Period 1990-2017. *Tishreen University Journal*, 41,(6), 313-325. (In Arabic).
- Ghanem, Mohamed (2020). The Impact of Taxes on Egyptian Economic Growth: A Comparative Study. *Journal of Business Research and Studies*, 40, (4), 117-149. (In Arabic).
- Gurdal, T., Aydin, M., & Inal, V. (2021). The relationship between tax revenue, government expenditure, and economic growth in G7 countries: new evidence from time and frequency domain approaches. Economic Change and Restructuring, 54(2), 305-337.
- Hassan, M. S., Mahmood, H., Tahir, M. N., Yousef Alkhateeb, T. T., & Wajid, A. (2021). Governance: a source to increase tax revenue in Pakistan. Complexity, 1(11), 15-23.

- Hussein, Azhar (2023). The Impact of Self-Assessment Style on Tax Revenues: A Case Study in the General Tax Authority. Al-Riyada Journal of Finance and Business, 4(2), 15-24. (In Arabic).
- Ibanichuka, E. L., Akani, F. N., & Ikebujo, O. S. (2016). A time series analysis of effect of tax revenue on economic development of Nigeria. *International Journal of Innovative Finance and Economics Research,* 4(3), 16-23.
- Latib, Abu Bakr (2023). The Impact of Tax Policy on Gross Domestic Product in the Kingdom of Saudi Arabia: An Analytical Study during the Period from (2000 to 2022). *Rehan Journal for Scientific Publishing*, 33(6), 97-116. (In Arabic).
- Mai, H. L. T., & Van, H. T. (2022). Tax Revenue And Economic Development In Southeast Asian Countries. The Euraseans: journal on global socio-economic dynamics, 3 (34), 41-46.
- Maganya, M. H. (2020). Tax revenue and economic growth in developing country: an autoregressive distribution lags approach. *Central European Economic Journal*, 7(54), 205-217.
- Mohamed, Ahmed (2020). Measuring the Impact of Tax Revenues on Economic Growth in Malaysia. *Journal of Commercial Studies and Research*, 40, (4), 617-643. (In Arabic).
- Mohsen, Alawi (2016). The Role of Fiscal Policy in Addressing the Phenomenon of Inflation in the Iraqi Economy. *Journal of the College of Economics, University of Baghdad,* 48, (16), 429-450. (In Arabic).
- Ofoegbu, G. N., Akwu, D. O., & Oliver, O. (2016). Empirical analysis of effect of tax revenue on economic development of Nigeria. *International Journal of Asian Social Science,* 6(10), 604-613.
- Oumer, H., & Ramakrishna, G. (2020). Government Revenue, Expenditure and Fiscal Deficits in Ethiopia: An asymmetric Co-integration Approach. Paper Presented At The Seventeenth International Conference On The Ethiopian Economy.
- Palestinian Monetary Authority (2021). Key Indicators of the Palestinian Economy. [Website] http://www.pma.ps./(In Arabic).
- Ridwan, Ahmed (2022). The Impact of Digital Transformation on Gross Domestic Product. *International Journal of Administrative, Economic, and Financial Sciences,* 1(2)(In Arabic).
- Saad, Khaled (2021). The Impact of Tax Revenues on Some Macroeconomic Variables in Sudan, Arab Democratic Center for Strategic, *Economic, and Political Studies, Germany*. (In Arabic).
- Saadoun, Abbas (2017). The Impact of Combating Tax Evasion on Reducing Unemployment: An Analytical Study in Iraq. *Al-Ghree Journal of Economic and Administrative Sciences*, 14, (3), 91-118. (In Arabic).
- Sawafteh, Shreim, Jarar. (2022). International scientific periodical *journal The Impact of Taxation on Economic Growth in Palestine*, 11(2), 128-147
- Sayed, Youssef (2018). Environmental and Economic Evaluation of the Tax System and Its Impact on Unemployment in Egypt. *Journal of Environmental Sciences,* 43(1), 773-784. (In Arabic).
- Al-Shibani, Mukhtar (2016). "Tax Evasion: A Tedious Insight into Economic Studies," *Wisdom Journal of Economic Studies*, 19(2), 45.
- Thuy Tien Ho, Xuan Hang Tran & Quang Khai Nguyen. (2023). Tax revenue-economic growth relationship and the role of trade openness in developing countries, Cogent Business & Management, 10(2),147-167.
- Umaru, A., Donga, M., & Musa, S. (2013). An empirical investigation into the effect of unemployment and inflation on economic growth in Nigeria. Interdisciplinary *Journal of Research in Business* ISSN, 2046, 7141.
- Yilmaz, Sevg. (2023) The Influence Of Fiscal Policy On Unemployment Rate In Türkiye, *Journal of Management and Economics Research*, 21, (3), 58-72.
- Younis, Mohammed. (2023). Towards a Strategy to Activate Entrepreneurship in Achieving Economic Development under Vision 2030 (Case of the Saudi Economy). Al-Shorouk *Journal of Business Sciences*, 15(15), 61-92. (In Arabic).
- Zidan, Rami (2020). Changes in Tax Revenues in Syria: A Comparison with Changes in Gross Domestic Product at Current Prices: A Study for the Period 2000 to 2016. Journal of Tishreen University for Research, 42, (1), 867-878. (In Arabic).
- https://www.pma.ps/ar(سلطة النقد الفلسطينية /)
- https://www.pcbs.gov.ps/ (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني).